



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق استراتيجية | 28 كانون الأول / ديسمبر، 2023

دورة العلاقات المدنية - العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (2002-2022)

ورقة استراتيجية رقم 12

ملاذ الآفال

وحدة الدراسات الإستراتيجية

سلسلة: أوراق استراتيجية

ورقة استراتيجية رقم 12

وحدة الدراسات الاستراتيجية

28 كانون الأول / ديسمبر، 2023

ملاذ الأغا

أستاذ مشارك في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية في قطر. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة. تتناول اهتماماته البحثية دينامييات السياسة الخارجية للدول الكبرى فيما يتعلق بمنطقة الشرق العربي. وتركز أبحاثه على دراسة تأثير الاقتصاد في صناعة العلاقات الدولية بين القوى الكبرى وتأثير هذه العلاقات في الأمن الإقليمي والدولي. من منشوراته الأخيرة: فصل "تدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى: تأثير الدبلوماسية الدولية وتحليلها 1919-2012"، في: الحرب العالمية الأولى وأثرها في فلسطين: إرث مئة عام (مركز الجريدة للدراسات، 2016)، وكتاب *فلسطين في سياسة الاتحاد الأوروبي وروسيا: الدولة وعملية السلام Palestine in EU and Russian Foreign Policy: Statehood and the Peace Process* (روتليج، 2017).

جميع الحقوق محفوظة لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدتها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للתחומיات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطة وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص.ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	مقدمة
6	أولاً: مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا
8	ثانياً: مسار دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية التركية
12	ثالثاً: تأثير دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية في تطور الصناعات الدفاعية
12	1. مؤسسة الإصلاح المؤسسي والحكومة المدنية للصناعات الدفاعية
15	2. التحول في اقتراب الصناعات الدفاعية: من العسكرية القومية إلى الليبرالية القومية
18	3. زيادة الموازنة العسكرية: إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها
20	4. الاندماج المدني - العسكري
21	خاتمة
23	المراجع

مقدمة

تشكل تحولات العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا حالة ديناميكية أثرت بقوة في تطور قطاعات الصناعات الدفاعية؛ فقد تسارعت وتيرة التصنيع العسكري التركي في الأغراض الدفاعية خلال العقود الماضيين، وانتقلت تركيا من دولة مستوردة للأسلحة الدفاعية إلى دولة منتجة للصناعات ذات القيمة العسكرية المضافة ومصدرة لها، وهو ما صرّح به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مقر قيادة القوات البرية التركية، في ولاية سكاريا، في بداية عام 2023؛ إذ قال: "ارتَفعت صادرات الدولة من الصناعات الدفاعية من 248 مليون دولار إلى 4.4 مليارات دولار، كما انخفض الاعتماد الخارجي للدولة من 80 في المئة في عام 2002 إلى 20 في المئة في عام 2022".^١

لا يمكن فهم تطور الصناعات الدفاعية لأي دولة بمعزل عن السياق التاريخي لتحولات سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي. فمع تأسيس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية في عام 1923، باعتبارها دولة علمانية قومية، جعل الجيش التركي نفسه الحارس لهذه المبادئ العلمانية والقومية، التي تعرف بـ"المبادئ الكمالية"، ونطبّق نفسه حامياً للهوية العلمانية والقيم القومية للدولة التركية ومدافعاً عنها؛ مما عزّز سلطته ونفوذه في النظام السياسي التركي. ومن ثم، تميز النظام السياسي التركي، على امتداد نحو ثمانية عقود، بسيطرة عسكرية على السلطة المدنية. وعلى الرغم من توافر الموارد المالية والإرادة السياسية لتطوير الصناعات الدفاعية، وبخاصة بعد الحظر الغربي على واردات السلاح لتركيا بعد حرب قبرص في عام 1974، فإن مسار التطور بقي في حدود 20 في المئة من حاجات القوات المسلحة التركية، ليحدث التطور الحقيقي والفعلي مع تحول مسار العلاقة المدنية - العسكرية خلال حكم حزب العدالة والتنمية (عام 2002)، والسيطرة المدنية على آليات صناعة القرار المتعلقة بالصناعات الدفاعية.

بناءً على ذلك، يُشكّل سياق التحول في سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي التركي، سواء عبر الآليات الديمقراطية أو عبر التغيير في القيادة السياسية، مدخلاً رئيساً لفهم تطور الصناعات الدفاعية التركية. هرّ تطور الصناعات الدفاعية التركية بمسار طويل، وبمراحل تاريخية عديدة أثّرت في تحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها، على أنها لم تظهر فجأة؛ ذلك لأنّ لها تاريخاً ممتداً منذ الحكم العثماني، مروزاً بمرحلة تأسيس الجمهورية، وما تلا ذلك من تطّورات على صعيد نظام الحكم. ولا يمكن كذلك تجاهل عضوية تركيا في حلف الناتو وتأثيرها في تطور بعض الصناعات الدفاعية، إضافة إلى الإرادة السياسية لتحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها التي تولّدت مع قرار الحظر الغربي لواردات السلاح، بعد الحرب القبرصية في عام 1974. لكنْ كانت المرحلة الأبرز التي قفزت فيها الصناعات الدفاعية قفزة نوعية مع تحول سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي من سلطة عسكرية إلى سلطة مدنية، بالتوازي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002.

بدايةً من تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، خضعت الشؤون العسكرية، وبخاصة المتعلقة منها بالصناعات الدفاعية، لسيطرة المؤسسة العسكرية؛ ومن ثم، نبعت خصوصية التجربة التركية من هذا المسار الطويل والشاق الذي شكلت فيه الإرادة السياسية المنبثقة من إرادة شعبية تجسدت في السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، عام 2002، نقطة التحول والعلامة

¹ "Erdoğan Hails Record \$4.4B Exports, Praising Defense 'Revolution,'" *Dailysabah*, 9/1/2023, accessed on 27/3/2023, at: <https://cutt.us/YYonf>

² بداية من عشرينيات القرن العشرين حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، في عام 2002، وقعت السلطة السياسية في تركيا تحت الوطأة والتدخلات العسكرية. فعلت مدعى نحو ثمانية عقود، هيمنت المؤسسة العسكرية على سلطة اتخاذ القرار في النظام السياسي التركي. لمزيد من المعلومات، ينظر: Yaprak Gürsoy, "From Tutelary Powers and Interventions to Civilian Control: An Overview of Turkish Civil-Military Relations Since the 1920s," in: Carmen Rodriguez et al. (eds.), *Turkey's Democratization Process* (London: Routledge, 2013), pp. 253 - 273.



الفارق في مسار تطور الصناعات الدفاعية التركية. فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، احتلت علاقة الحكومة بالجيش أهمية كبيرة في سياق مسار التحول من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي.

يُعرف جوزف شومبيتر الديموقراطية بأنها ذلك "النظام المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار عن طريق الصراع التنافسي من أجل كسب أصوات أفراد الشعب"³. ففي مفهوم شومبيتر، يُنظر إلى الديمقراطية باعتبارها نظاماً مؤسسيًا تكون فيه سلطة اتخاذ القرار لممثلي الشعب. وبناً عليه، تكون المؤسسة العسكرية خاضعة للسلطة المدنية المنبثقة من إرادة الشعب. ويُعد صامويل هنتنغتون من أوائل الذين طرحوا قضية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وهو يرى أن الوظيفة الأساسية للجيش هي أن يكون أداةً للدولة، وأن يطبق العنف عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية وتعزيزها. وشدد على أهمية مسؤولية الجيش في الدفاع عن وحدة أراضي الدولة وسيادتها وأمنها⁴. لذلك، فإن العلاقات المدنية - العسكرية الفعالة ضرورية لضمان تطور وتعزيز الحرافية العسكرية والقدرات القتالية للقوات المسلحة من أجل الدفاع عن مصالح الدولة القومية، وفق ما يقتضيه الدستور، وقد سلط هنتنغتون الضوء على الحاجة إلى السيطرة المدنية والإشراف على الجيش، وشدد على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحية، حيث تحافظ السلطات المدنية بالسيطرة على القوات المسلحة، واتخاذ القرارات السياسية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية.

يفترض هنتنغتون، أيضاً، أن وجود "جيش قوي" مشروط بـ"سيطرة مدنية كاملة": ولذلك، فهو يجادل في أن انشغال الجيش بالسياسة يؤدي إلى "إضعاف" قدراته العسكرية. وقد شكلت أطروحة هنتنغتون "النظرية التقليدية" إطاراً للعلاقات المدنية - العسكرية في دقل الدراسات الأمنية والدفاعية، وانعكست على فكر صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكتلة الغربية، وساهمت، من ثم، في تأسيس جيوش محترفة، وإنشاء صناعات متطورة، وقدرات عسكرية متعاظمة.

في الأدبيات التركية، قدم أكار كوتاي⁵ مسحاً تاريخياً عميقاً للعلاقات المدنية - العسكرية في تركيا، وسلط الضوء على الديناميات المتطرفة لتحديات هذه العلاقات، وبخاصة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بوصفها محدوداً رئيساً لاستمرار التحول الديمقراطي في النظام السياسي التركي وديموسيته. وعرض كوتاي اهتمام الجيش بعسکرة الاقتصاد التركي خلال مرحلة ما قبل وصول العدالة والتنمية إلى الحكم، وسيطرته على مفاصل القوة الاقتصادية من خلال مؤسساته، وبخاصة صندوق تقاعد القوات المسلحة OYAK The Armed Forces Trust and Pension-Fund Deep State، الذي يعُد الذراع الاقتصادية للجيش في السيطرة والنفوذ الاقتصادي في العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية. وسلط مهتاب سويلر الضوء على الدولة العميقية في تركيا، ودورها في التأثير في مسار التحول الديمقراطي، ومرتكبات نفوذها وتأثيرها في الدمحقرطة والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية⁶.

ونالت مسألة "الاحتراف العسكري" اهتماماً أكاديمياً لتسلیط الضوء على أهمية وجود علاقة مدنية - عسكرية صحية بين السلطة المدنية والقوات المسلحة التركية. وقد ناقش علي عثمان أوغلو⁷ كيفية مساهمة مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في التأثير في دور القوات المسلحة التركية وهيكلتها، والتحولات والتغييرات التي أثرت في دينامية العلاقة المدنية والعسكرية في تركيا؛ فخلال السنوات القليلة الماضية، ظهرت جلياً أهمية "الاحتراف العسكري للمؤسسة العسكرية التركية" ودوره، وذروعاً لها للسلطة المدنية، في تعزيز الصناعات الدفاعية وتطويرها.

³ Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London: Routledge, 1976), p. 269.

⁴ Samuel Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: The Belknap Press of Harvard University, 1981), p. 9.

⁵ Acar Kutay, "Civilian and Military Relations in Turkey: A Historical Survey," Chr. Michelsen Institute (CMI), *Working Paper*, no. 11, December 2016, pp. 19 - 21.

⁶ Mehtap Söyler, *The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy* (London: Routledge, 2015), pp. 132 - 177.

⁷ Ali L. Karaosmanoğlu, "Transformation of Turkey's Civil-Military Relations Culture and International Environment," *Turkish Studies*, vol. 12, no. 2 (2011), pp. 253 - 264.



أولاً: مشكلة العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا

شكل السياق التاريخي لتأسيس الجمهورية التركية (عام 1923) منفذًا للتدخل السياسي للعسكريين الأتراك في مسار التحول الديمقراطي، حيث اتسمت العلاقة بين الجيش والحكومة بالتعقيد، وتطورت مع مرور الوقت؛ إذ كان للجيش التركي، خلال معظم تاريخه، دور مهم في رسم المشهد السياسي للبلاد، وكان ينظر إليه باعتباره وصيًّا على "تقاليدها العلمانية". فعلى امتداد العقود الثمانية التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، عانت تركيا علاقة معقدة بين الجيش بوصفه "مؤسسة سيادية"، والحكومة بوصفها "مؤسسة سياسية": إذ تداخل "الحيز السياسي في الحيّز السياسي"، وتجسد ذلك في أثناء إعادة كتابة دستور الجمهورية التركية في عام 1980، فقد فرض الجيش مكانة "سيادية" عالية له في الدستور، ذلك أنه لم يكتفِ بكونه مجرد "مدافع" عن البلاد ضد العدوان الخارجي، بل جعل نفسه "أساس قوة النظام السياسي، وحارس قيمه".⁸

يُشير يابراك غورسو إلى أن المؤسسة العسكرية تدخل في النظام السياسي التركي عبر آليتين مختلفتين؛ أولاهما تنظيم انقلابات علنية (عام 1960، وعام 1980)، وثانيهما الضغط على الحكومات المنتخبة للاستقالة بالتهديدات الضمنية أو الصريحة بالانقلابات (عام 1971، وعام 1997).⁹ وتطبيقاً لهذا الدور، تدخل الجيش في الحياة السياسية ونفذ أربعة انقلابات عسكرية أجهضت العملية السياسية الديمقراطية؛ منها انقلابان مباشران (عام 1960، وعام 1980)، وأذران غير مباشرين (عام 1971، وعام 1997). وبهذه "المكانة السيادية"، استطاع التغول في السلطة السياسية والتحكم فيها، وفي تشكيلاتها على امتداد ثمانية عقود، فأصبح يمتلك "الوطاية والنفوذ والتأثير" في دينامييات تداول السلطة؛ من خلال صناديق الانتخابات، ومن خلال الانقلابات العسكرية، بدعوى "حماية علمانية الدولة وقيم الجمهورية".¹⁰ فعندما تصادمت حكومة عدنان مهديس، في خمسينيات القرن العشرين، مع الطبقة المهيمنة من العسكريين المتوفدين وطبقه الأوليغارش المرتبطة بالجيش والبيروقراطية المدنية، استخدم الجيش مكانته "السيادية" بحسب النص الدستوري للقيام بالانقلاب الأول في عام 1960.

عزز الجيش التركي انقلابه على حكومة مهديس بإجراء تعديلات دستورية واسعة منحته صلاحيات وامتيازات كبيرة للسيطرة على السلطة المدنية؛ بإعادة تأسيس المجلس الأعلى للدفاع الوطني الذي كان قد أُسس في عام 1949. وبموجب المادة 111 من دستور 1961، أسس مجلس الأمن القومي Milli Güvenlik Konseyi، ليكون مؤسسة بديلة من المجلس الأعلى للدفاع الوطني، تطلع بإعلان المفاهيم الأساسية الضرورية المتعلقة بالأمن القومي والتوصية بها لمجلس الوزراء". ومن خلال مجلس الأمن القومي، هيمنت المؤسسة العسكرية على السياسات العامة، ودددت مسارات ممارسة السلطة المدنية وادتصالاتها ووظيفتها في الحياة العامة. وسمح الجيش بهامش يسير لممارسة الأحزاب للديمقراطية، والوصول إلى السلطة المدنية بتكوين حكومات من داخل البرلمان، مع تقييدها بالخطوط الحمراء التي وضعها عبر مجلس الأمن القومي لمسارات ممارسة السلطة المدنية.

تسبيت هذه الهيمنة والتدخل العسكري في تشظي الحياة السياسية وتشريدتها، وتعدد خريطة الفواعل من الأحزاب ذات المرجعيات اليسارية واليمينية المتطرفة، وهو ما أدى إلى انقسام حاد وتصاعد الاستقطابات السياسية ذات المرجعيات الأيديولوجية والفتوية المطلبية في المجتمع التركي. وساهمت حالة الاستقطاب

⁸ المواد 92، 104، 117، 118 من دستور الجمهورية التركية. ينظر:

Constitution of the Republic of Turkey, pp. 72, 80-82, 89-90, accessed on 15/6/2023, at: <https://2u.pw/k17WT5a>

⁹ Gürsoy, p. 253.

¹⁰ ناهد عز الدين وآية إبراهيم عطالله، "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)", المركز الديمقراطي العربي، <https://2u.pw/9Z3FoKu>، شوهد في 2023/3/25، في: 2015/5/7

¹¹ Gencer Ozcan, "National Security Council," in: Umit Cizre (ed.), *Democratic Oversight and Reform of the Security Sector in Turkey* (Geneva: DCAF, 2008), p. 41.



السياسي والمظاهرات المطلبية في اتساع ظاهرة الفوضى، وفي نزوع بعض الجماعات ذات المرجعيات الأيديولوجية إلى استخدام العنف المنظم، وأدى التشرذم والانقسام والاستقطاب الأيديولوجي والفوبي في الممارسة الديمقراطية المقيدة إلى قيام الجيش بـ"انقلاب جديد" في عام 1980، وصفه قائد كنعان إفرين بأنه "تأديب للديمقراطية التي لا تستطيع التحكم في ذاتها".

جاء هذا الانقلاب العسكري الأخير بتعديلات دستورية جديدة، في عام 1982، عزّزت سلطة مجلس الأمن القومي؛ وذلك بتحويله من مؤسسة استشارية إلى مؤسسة يكون لقراراتها الأولوية في "القضايا والتدابير ذات العلاقة بالأمن القومي".

نصت المادة 118 في الدستور التركي على أن يتكون مجلس الأمن القومي عند تأسيسه من عدة شخصيات رئيسة، هي: "رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، والوزراء المسؤولون عن الدفاع الوطني والداخلية والخارجية، إلى جانب قادة الجيش والقوات البحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك"¹². وكان الهدف من هذه المادة زيادة عدد أعضاء المجلس من العسكريين؛ مما يعزّز نفوذ المؤسسة العسكرية وسيطرتها على القرارات الصادرة عن المجلس، وقد تغيرت صفة قرارات المجلس من كونها "توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء" إلى "قرارات يعلم بها مجلس الوزراء"¹³.

وعلى صعيد التحكم في السلطة المدنية، حظي الجيش بامتيازات كبيرة و مهمة، من أبرزها تحصين سلطة مجلس الأمن القومي من "مراقبة السلطة المدنية"؛ إذ نص دستور 1982 على تأسيس الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي لتعمل بوصفها هيئة إدارية و تشغيلية للمجلس من جانب، وأالية عسكرية داخل الحكومة من جانب آخر. وتشمل المسؤوليات الموكلة إليها تنظيم المجتمعات مجلس الأمن القومي وتنسيقاها، وإعداد "وثيقة سياسة الأمن القومي" Milli Guvenlik Siyaseti Belgesi، من خلال إجراء البحوث والتحليلات للمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية كلها، ورفعها إلى مجلس الأمن القومي لاتخاذ القرار¹⁴. وقد منحتها المادة 118 الحق في الحصول على قواعد البيانات والوثائق ومصادر المعلومات المتعلقة بالأمن القومي، على اختلاف درجاتها، على نحو مستمر، والحق في الاحتفاظ بها. ومنحتها أيضاً الحق في مراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن القومي التركي و متابعتها¹⁵.

وبذلك، أعطى المجلس نفسه الحق في مراقبة تنفيذ الحكومة لقراراته، وكذلك المشاركة في العديد من الهيئات المدنية عبر مقاعد أو مندوبي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر هيئة الإذاعة والتلفزيون، ومجلس التعليم العالي، واللجان المسؤولة عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن الوطني. ونتيجةً لهذه التعديلات، تحتمّ على الحكومة أن تُعطي قرارات مجلس الأمن القومي الأولوية في التنفيذ. ومن ثم، أصبحت "الأمانة العامة" لمجلس الأمن القومي تمثّل "مستوى صنع قرار مساوياً للحكومة"¹⁶، وهو ما مكّن السلطة العسكرية من وضع يدها على السلطة التشريعية والتحكم في القوانين والتشريعات الصادرة عنها، إضافةً إلى تمكين إفرين، الذي كان أحد قادة الانقلابات، من أن يصبح الرئيس السابع للجمهورية التركية.

شهدت هذه الفترة محاولات من رئيس الوزراء تورغوت أوزال (1983-1989) لتحدي النفوذ المتزايد للمؤسسة العسكرية التركية، واتخذ خطوات جوهريّة نحو تقليله والحد منه، من خلال رفع الحظر الذي فرض بعد انقلاب 1980 على الأحزاب السياسية والقادة السياسيين، والمُضي قدماً في دعم عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؛

¹² "Constitution of the Republic of Turkey," Refworld, 7/11/1982, art. 118, accessed on 18/11/2023, at: <https://2u.pw/RmkbP6j>

¹³ بشير عبد الفتاح، "تراجع الدور السياسي للجيش التركي"، مركز الجزيرة للدراسات، 27/12/2009، شوهد في 24/3/2023، في: <https://2u.pw/HegTVNG>

¹⁴ Ozcan, p. 42.

¹⁵ Söyler, pp. 132 - 177.

¹⁶ Ozcan.



لإدراكه أن العضوية تحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية، وتوافق مع المعايير الأوروبية لتداول السلطة والحقوق والحريات العامة. وشكلت التعديلات الدستورية التي أرساها الانقلاب محددات رئيسة للعلاقات المدنية - العسكرية بدايةً من عام 1982 حتى قيام حزب العدالة والتنمية في عام 2002. فعلى الرغم من المحاولات المتعددة لتقليل نفوذ المؤسسة العسكرية، فإن المحدد الرئيس للعلاقة بقي "قاعدة غير مكتوبة"، يمكن جوهرها في أنه: "على المدنيين ألا يأتوا بأي شيء يغضب العسكر"، وقد كانت هذه القاعدة مصدر "رقابة ذاتية" للأحزاب المدنية؛ إذ تولّت المؤسسة العسكرية تحديد "سياسة الأمن القومي" وتوجيهه "الأهداف القومية العليا" للدولة التركية تحت ستار "حماية النظام الدستوري، وسلامة الوطن"، من خلال تشكيل "واجهة مدنية" من الحكومات المتعاقبة¹⁷.

ساهمت السيطرة العسكرية على السلطة المدنية في تعزيز الروح الانفصالية لدى مكونات المجتمع التركي، وبخاصة المكون الكردي، وإعادة بناء تنظيمات عسكرية مسلحة في الداخل التركي، أبرزها حزب العمال الكردستاني في عام 1984، فضلاً عن تراجع حرفيّة الجيش وتدنيّ قدراته في مواجهة التهديدات الداخلية المرتبطة بالجماعات الانفصالية.

وقد مُثُلَّ وصول حزب الرفاه إلى السلطة بقيادة نجم الدين أربكان، في عام 1996، استثناءً من هذه القاعدة، وهو ما أغضب المؤسسة العسكرية التي قامت بما سُمي "انقلاب ما بعد الحادثة"، وأسقطت الحكومة في عام 1997. وأطلق على هذه العملية اسم "ضبط توازن الديمقراطية"، عبر إسقاط حكومة حزب الرفاه وحلّ الحزب قضائياً، ومنع رئيس الحزب وأعضائه من الممارسة السياسية. واستمر تحكم المؤسسة العسكرية في السلطة المدنية "من وراء ستار"، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (عام 2002).

ثانياً: مسار دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية التركية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بدأت دمقرطة علاقات السلطة المدنية مع المؤسسة العسكرية، وتخلّ ذلك العديد من جولات المواجهة؛ إما بتعديلات قانونية، وإما باستفتاءات دستورية، وإما بتنفيذ انقلابات ناعمة من خلال "نشر الفوضى" أو "محاكمات كيدية بتهم فساد"، وصولاً إلى الانقلاب الفاشل في 15 تموز/يوليو 2016. وقد مُثُلت هذه المراحل المتعددة مساراً تدريجياً لتراجع نفوذ الجيش في الحياة السياسية، وأصبح دوره أكثر محدودية، وأكثر احترافية، مع تزايد تأكيد الحكومة لسلطتها وسيطرتها على القوات المسلحة، وبخاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة (عام 2016). وهو مسار مرتبط بتأسيس الدولة التركية والبرجوازية العسكرية المرتبطة به، بالنظر إلى ما للسلطة العسكرية من ارتباط عضوي بمسألة تأسيس الدولة وصراع الهوية. فالعلاقة المدنية - العسكرية على امتداد 80 عاماً، كانت علاقة تصادمية، ويعود ذلك إلى وجود العديد من الفواعل في النظام التركي، ليس أقلها "المؤسسة العسكرية القوية ذات الشعبية الكبيرة، والبرجوازية الاقتصادية المرتبطة عضوياً بـ "توصيات TÜSİAD"¹⁸، والنخب الفكرية والإعلامية ذات التأثير الكبير في صناعة الرأي العام، فضلاً عن "إرث أتاتورك" الذي لا يزال أحد المدرّكات للسياسة الداخلية التركية؛ إذ تضطلع الجمعيات وشبكات النخبة في تركيا بدور كبير في وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مستفيدة من مكانتها بوصفها منظمات مجتمع مدني. فالمؤسسة العسكرية، من خلال علاقاتها العضوية الراسخة بالنخب التجارية والسياسية، أصبحت مرتبطة على نحو متزايد بالطبقة المتوسطة العليا. وقد عملت كذلك على تعزيز

¹⁷ Ibid., pp. 42 - 43.

¹⁸ جمعية الصناعة والأعمال التركية The Turkish Industry and Business Association هي منظمة غير حكومية، مستقلة، تمثل جزءاً كبيراً من مجتمع رجال الأعمال في تركيا. أُسست في عام 1971، وهي تدعو إلى مبادئ السوق القدرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية في تركيا، وتشتهر بمشاركة النشطة في مناقشات السياسة العامة، وتدعوه في كثير من الأحيان إلى إجراء إصلاحات في مجالات مثل السياسة الاقتصادية والتعليم والحكومة. ينظر: "About Tüsiad," Tüsiad, accessed on 18/11/2023, at: <https://cutt.us/KMKLT>



النزعه العسكرية التجارية؛ من خلال تعزيز "المجمع الصناعي العسكري"، وتشبيك علاقاته التجارية مع النخب الاقتصادية والصناعية ورجال الأعمال المدنيين، وتجسدت هذه العلاقة في عدد من المؤسسات، أبرزها صندوق تقاعد القوات المسلحة الذي يُصنف باعتباره من بين أكبر الشركات المملوكة للدولة الحاصلة على الامتيازات المختلفة؛ مثل الإعفاءات الضريبية، والتمويل الأئتماني المنخفض التكاليف. ويشمل نشاطها أيضًا قطاعات متعددة ومتنوعة، من بينها التمويل والطاقة وتكنولوجيات المعلومات وصناعة السيارات.

من الملاحظ أن صندوق تقاعد القوات المسلحة تمكّن، بخلاف غيره، خلال وقت غير طويل من سيطرة المؤسسة العسكرية عبر مجلس الأمن القومي، من الوصول إلى المعلومات الاقتصادية والاستثمارية السرية، من المؤسسات، وذلك ما منحه أفضليّة في الاستحواذ على المشاريع الكبيرة في الاقتصاد التركي¹⁹؛ مما يعكس التشابك الاقتصادي بين المؤسسة العسكرية والقطاع الاقتصادي في الدولة. وحصلت مؤسسة القوات المسلحة TSKGV التي أُسّست في عام 1987، والتي ينظر إليها باعتبارها الشقيقة الصغرى لصندوق تقاعد القوات المسلحة، على امتيازات مماثلة. وقد استطاعت هذه المؤسسات التشبيك مع الطبقة البرجوازية، وبخاصة الشركات العائلية، مثل "كوتتش" Koç، و"سابنجي" Sabancı، و"إجزاجيبياشي" Eczacıbaşı، وأُسّست هذه المؤسسات والشركات روابط عضوية مع مؤسسة توسياد²⁰، وهو ما عزّز التحالف بين شبكات النخبة التركية والمؤسسة العسكرية، ودفع في اتجاه انحياز المؤسسة العسكرية إلى جانب الطبقة البرجوازية العليا في الصراعات الاقتصادية.

شكل هذا التحالف بين المؤسسة العسكرية وشبكات النخبة، وبخاصة الاقتصادية منها، أحد أكبر التحديات لديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية. وللتغلّب على هذه المعضلة، وضع حزب العدالة والتنمية مساراً سياسياً للصعود بالنخب العسكرية ورجال الأعمال والمال والإعلام إلى مستوى أعلى، بعيداً عن مسار التقادم في مستوى أدنى. على هذا المسار، وضع حزب العدالة والتنمية عدداً من الأهداف الاستراتيجية المراد الوصول إليها لديمقراطية العلاقات المدنية - العسكرية. وقد بُني هذا المسار من خلال التغيير لـ"مكانة تركيا" على الساحة العالمية، الذي شكل القاسم المشترك بين تيار حزب العدالة والتنمية وشركائه السياسيين، وتيار المؤسسة العسكرية وحلفائها من شبكات النخبة التركية؛ فالتحفيز لمكانة تركيا يأتي في سياق هذين التيارين الرئيسيين اللذين يتقاتلان التغيير لمكانة تركيا على الساحة الدولية من خلال تعزيز قدراتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتطويرها، وذلك مستمد من تاريخ نشأة الدولة التركية وتأسيسها؛ فالتيار الأول يستمد رؤيته لمكانة تركيا من الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية، في حين يستمد التيار الثاني رؤيته من الإرث التاريخي لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك؛ أي إنّ كلا التيارين يسعى لتعزيز مكانة تركيا على الساحة الدولية وتطوير قدراتها، كي تُصبح قوة إقليمية ودولية مؤثرة وفاعلة في النظام الدولي.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يُقدم "تصورًا، أو "مُتخيلًا"، لمكانة الدولة التركية يجمع القواسم المشتركة بين التيارين؛ كي يستطيع أن يؤسس لمسار علاقة مدنية - عسكرية صحيحة لا تعرقل تطور الدولة التركية وتقدمها، استناداً إلى تجربة مندريس وأريكان في الحكم. فعبر تجميع هذه القواسم المشتركة، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يوجد "الأرضية" التي التقى عليها كلا التيارين (مؤقتاً)، لتجسد الرؤية تجاه "مكانة تركيا" على الساحة الدولية. فجاءت تعديلات عام 2003 لتشكل المرحلة الأولى من المواجهة، أو التقادم، على "أرضية"، أو مسار، تتحقق "مكانة متقدمة" لتركيا على الساحة الدولية. وقد كان ترشيدها لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي في عام 1998 "أرضية اللقاء" نحو مسار تصحيح العلاقات المدنية - العسكرية بحسب المعايير الأوروبية²¹. فاستطاعت الحكومة التركية بقيادة أردوغان أن تجعل من هذه العضوية "هدفًا تكتيكياً" في مسار

¹⁹ Söyler, p.136.

²⁰ Ibid., p. 135.

²¹ Ozcan, pp. 43 - 44.



الاستدارة الاستراتيجية نحو تمكين السلطة المدنية من السيطرة على المؤسسة العسكرية؛ إذ تضمن ملف ترشيح عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي قائمةً من المطالب والشروط، كان أبرزها خروج الجيش من السلطة.²²

مُثُل زلزال عام 1999، والنتائج التي ترتبت عليه مركبات قوّة دافعة على مسار دمقرطة العلاقات المدنية - العسكرية، وذلك بسبب فشل الحكومة والجيش في الاستجابة الطارئة لتداعياته، وعدم قدرتها على دفع رواتب الموظفين، واضطراها إلى اقتراض 16 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في عام 2001 من جراء الأضرار التي نجمت عنه. وبناءً عليه، ارتكزت حكومة العدالة والتنمية على قوتين دافعتين لعملية الدمقرطة؛ الأولى إخفاق الجيش في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية، المتمثلة في حزب العمال الكردستاني، والتصدي لمحاولات قوى خارجية إقامة جيب إثنى كردي على الحدود الجنوبية لتركيا أو داخلها، وهو ما قد يؤدي إلى خلق معضلة أمنية مع دولة ناشئة بدعم قوى خارجية، والثانية مسألة عضوية الاتحاد الأوروبي وقوانين المعايير الأوروبية، وضرورة تحديث البيئة القانونية الداخلية وتطوريها للحصول على العضوية.

ساهمت هاتان الركيزان في تهيئة الرأي العام الداخلي، سواءً كان ذلك على صعيد النخبة السياسية أو القيادات العسكرية أو الرأي العام الموالي للمؤسسة العسكرية، لقبول التحوّلات القانونية عبر السلطة التشريعية من أجل تصحيح مسار الديمقراطية التركية، والدفع نحو سيطرة مدنية تدريجية على المؤسسة العسكرية التركية. ومن خلال السلطة التشريعية، شرع حزب العدالة والتنمية، في الفترة 2003 - 2004، في إجراء تعديلات قانونية على المواد 4 و5 و9 و13 و15 و19 من الدستور، لدمقرطة علاقة السلطة المدنية بمجلس الأمن القومي؛ بالنظر إلى أنه المؤسسة التي تمتلك صلاحيات واسعة في السيطرة على السلطة المدنية. وأدّت هذه التعديلات إلى زيادة الأعضاء المدنيين في المجلس من 5 إلى 9 أعضاء، من أصل 14 عضواً.²³ ثم عزّزت حكومة أردوغان سلطتها المدنية على المؤسسة العسكرية بحزمة تعديلات قانونية جديدة، صدّقها البرلمان التركي في 30 تموز / يوليو 2003. وقد ألغت الصفة العسكرية لمنصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وذلك من أجل تعزيز إمكانية توليّ شخص مدني هذا المنصب.

كان التعديل الأبرز متعلقاً بالمادتين 4 و13 من الدستور؛ إذ قضى بأن مهام مجلس هي "المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية"²⁴؛ وبذلك تحول مجلس الأمن القومي من سلطة عسكرية فوق السلطة المدنية إلى سلطة استشارية. وإلى جانب ذلك، قضى تعديل المادة 13 بتغيير صفة "الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي" من صفة تنفيذية؛ تحوّلها إلى إعداد قرارات المجلس، ورسم السياسات، ووضع الخطط للمؤسسات والهيئات الحكومية التركية، إلى صفة استشارية، تتمثل في القيام بما يُعهد إليها من مهام صادرة عن مجلس الأمن القومي.²⁵ إضافة إلى ذلك، ألغت السلطة التشريعية المواد 9 و14 و19، والفرقارات الخاصة بعضوية جنرال عسكري في مجلس إدارة التعليم العالي واتحاد الإذاعة والتلفزيون، وحق الحصول على الوثائق السرية، لاحتفاظ السلطة المدنية بسرية المعلومات والوثائق الخاصة بها، ولتعود إدارة هذه المؤسسات إلى طبيعتها الأولى. وقد أدّت هذه التعديلات إلى تعيين أول شخصية مدنية، في 17 آب / أغسطس 2004، في منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي.²⁶

²² Burç Yıldız, "Civil-Military Relations During the Period of the Justice and Development Party in Turkey," *Ege Strategic Research Journal*, vol. 3, no. 2 (2012), p. 24.

²³ محمد محمود مهدى، "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الدكتاتوري؟"، *سياسات عربية*، مح. 3، العدد 16 (أيلول / سبتمبر 2015)، ص 68 - 69.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ المرجع نفسه.

²⁶ ينظر: طارق عبد الجليل، "السياسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة وما لها"، مركز الجزيرة للدراسات، 16/10/2012، شوهد في 17/6/2023، <https://bit.ly/3Gs2mm2>.



وعدلت السلطة التشريعية "قانون الإدارة المالية العامة والرقابة" (القانون رقم 5018، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2003)، وقانون ديوان المحاسبة Sayıstay لإخضاع الجيش للمساءلة والرقابة من الحق في الوصول إلى حساباتهم المالية وأصولهم العقارية ومساءلتهم قضائياً، في عام 2004²⁷. وبذلك، استطاعت الحكومة التركية تعزيز سلطتها المدنية تدريجياً عبر التعديلات الدستورية، في الفترة 2003 - 2004، التي قللت سلطة المؤسسة العسكرية على مجلس الأمن القومي التركي وأمانته العامة.

جاءت المرحلة الثانية من المواجهة بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية باستفتاءين: الأول في عام 2007: عندما اعترضت رئاسة الأركان التركية على ترشيح عبد الله غُل لرئاسة الجمهورية؛ إذ أبدت "تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية"، فجاء الرد على البيان سريعاً من أردوغان، رئيس الوزراء آنذاك. وترتب على ذلك إجراء حزب العدالة والتنمية استفتاءً على تعديلات دستورية جديدة لتعزيز السلطة المدنية، ليصبح انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً لمدة أربع سنوات خلال ولaitين، بدلاً من سبع سنوات لولاية واحدة، وخفّضت مدة ولاية البرلمان من خمس سنوات إلى أربع سنوات، وخفّض النصاب القانوني للأغلبية إلى 184 عضواً.²⁸

أما الاستفتاء الثاني، فكان في عام 2010²⁹، بعد تفاقم الصراع بين السلطة المدنية والعسكرية، عقب الكشف في أواخر عام 2007 عن شبكة "أرغينكون" Ergenekon التي كانت تخطط لتنفيذ تفجيرات واغتيالات لبث الفوضى؛ من أجل تهيئة الأوضاع لعودة تدخل الجيش، من خلال تسهيل تنفيذ انقلاب عسكري، بحجة حماية النظام العام والسيطرة على الفوضى. وجاء الاستفتاء بتعديلات دستورية جديدة لتفعيل قبضة العسكر على الحياة العامة، والسماح بمحاكمات مدنية لقادة انقلاب 1980، وقد ساهمت في تعزيز دموقرطة العلاقات المدنية - العسكرية.³⁰

أما المرحلة الثالثة، فكانت بعد الانقلاب الفاشل في 15 تموز/ يوليو 2016، وتمثلت في إجراء استفتاء دستوري في عام 2017 على تعديل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، حيث صدر قانون جديد لتنظيم مجلس الأمن القومي، وقد خفض عدد أعضائه من 15 عضواً إلى 10 أعضاء³¹. واستطاعت السلطة المدنية كذلك أن تصدر المراسيم الرئاسية ذات العلاقة بتطوير الصناعات الدفاعية، وكان أبرزها المرسوم الخاص بنقل تبعية هيئة الصناعات الدفاعية من وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية، وتحويلها من مجرد هيئة إلى مؤسسة مستقلة باسم "رئاسة الصناعات الدفاعية". وقد عزز ذلك تطور الصناعات الدفاعية التركية على نحو مطرد في العديد من القطاعات الصناعية والتكنولوجية والدعم اللوجستي. فبحسب رجب يورولماز، مدير الدراسات الاقتصادية في مركز "أورسام" في أنقرة، أصبحت الصناعات الدفاعية، في عهد حزب العدالة والتنمية، ذات قيمة مضافة" من حيث كونها مزيجاً من المجالات المختلفة مثل التعليم، والتدريب والتشغيل والبنية التحتية الصناعية والاستثمارية والتطور التكنولوجي، بما يعزز توسيع نطاق المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، وردد القطاعات المدنية بالعديد من حاجاتها النادرة³². وانعكس هذا التحول، في مسار السيطرة المدنية التدريجي على المؤسسة العسكرية التركية على تطور قطاع الصناعات الدفاعية كمرتكز "استراتيجي" يعكس حرفيّة الجيش ومهنيّته وقدراته العسكرية، ويعكس كذلك التحول من المنظور العسكري التقليدي إلى المنظور المدني للصناعات الدفاعية التركية.

²⁷ Sevinç Bermek, *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey: Origins and Consolidation of the JDP* (London: Palgrave Macmillan, 2019), pp. 182 - 184.

²⁸ باسم دباغ، "تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية"، العربي الجديد، 1/9/2017، شوهد في 24/3/2023، في:

²⁹ ينظر: "الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية دلالاته"، مركز الجزيرة للدراسات، 22/9/2010، شوهد في 24/3/2023، في: <https://cutt.us/mX522> ينظر أيضاً: "Timeline: Turkey's 'Ergenekon' Trial," Aljazeera, 5/8/2023, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/KLTId>

³⁰ Ariana Keyman, "Civil-Military Relations in Turkey," E-International Relations, 21/5/2012, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/uRrNc>

³¹ ينظر: Nil S. Satana, "The New Civil-Military Relations in Turkey," Middle East Institute, 18/10/2022, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/3w6m0>

³² "الصناعات الدفاعية التركية: من أرقام مدخلة في بدايات الألفية الثانية إلى أخرى قياسية في 2020"، ترك برس، 21/1/2021، شوهد في 25/3/2023، في: <https://cutt.us/Q6gd3>



ثالثاً: تأثير دمقرطة العلاقات المدنية- العسكرية في تطور الصناعات الدفاعية

تعرف الصناعات الدفاعية، وتسمى أيضاً صناعات الحرب War Industry، بأنها مجموعة من المشاريع لتصميم أنظمة الأسلحة الضرورية للقوات المسلحة وإنتجها وتطويرها³³. وقد بُرِز مشروع تطوير الصناعات الدفاعية التركية بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على مستوررات تركيا من الأسلحة في أعقاب العملية العسكرية التركية في شمال قبرص في عام 1974؛ إذ أعقبت هذه العقوبات مرحلة جديدة في "تلبية احتياجات القوات المسلحة التركية محلياً"، بحسب صادق بيادي، القائم بأعمال المدير العام لمؤسسة القوات المسلحة التركية TAFF، حيث يُشير مشروع تطوير الصناعات الدفاعية، أو ما يُعرف بـ "الترنيك" Turkification، إلى التحول الكبير في استراتيجية الصناعات الدفاعية التركية، مع التركيز على تطوير قدرات الإنتاج الدفاعي المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي³⁴.

بعد الانقلاب العسكري في عام 1980، أعطت الحكومة الجديدة الأمان القومي والدفاع الأولوية؛ في ظل تزايد التهديدات الأمنية الداخلية المتعلقة بـ "المسألة الكردية"، والتحديات الخارجية المتعلقة بـ "المسألة القبرصية". فقد شرعت الحكومة آنذاك في دفع تنفيذ برنامج تطوير صناعاتها الدفاعية قُدُماً، من خلال إنشاء وكالات متخصصة ومؤسسات حكومية مُكلفة بالإشراف على مشروع تطوير الصناعات الدفاعية وتنفيذها، وهو مشروع أُقرّ في أعقاب الدرب القبرصية. وعلى امتداد 20 عاماً (1982-2002)، استطاعت الصناعات الدفاعية التركية تزويد القوات المسلحة التركية بنحو 20 في المائة من حاجاتها من الجهد العسكري والأمني³⁵. وأحدث التحول الديمقراطي في السيطرة المدنية على صناعة القرار المتعلق بتنفيذ مشاريع الصناعات الدفاعية وتطويرها، الذي بدأ في عام 2002، تأثراً بالغ الأهمية في النمو المطرد لصناعات الدفاع. ونتجت منه تغييرات على صعيد تحولات المقاربة النظرية للصناعات الدفاعية؛ من منظور أمني عسكري، إلى منظور مدني عسكري، إضافة إلى إجراء مجموعة إصلاحات مؤسساتية واستحداث مؤسسات جديدة لتعزيز الإطار المؤسسي، وإعادة تخصيص الموارد لتطوير الصناعات الدفاعية، ويمكن رصدها فيما يلي:

1. مؤسسة الإصلاح المؤسسي والحكومة المدنية للصناعات الدفاعية

بدأ إضفاء الطابع المؤسسي على صناعة الدفاع في تركيا مع تأسيس "مكتب تطوير الصناعات الدفاعية وإدارة الدعم" ضمن هيكلة وزارة الدفاع التركية في عام 1985، التي أُعيدت هيكلتها إلى وكيل الوزارة للصناعات الدفاعية SSM في عام 1989؛ بوصفها وكالة التنسيق الرئيسية لتطوير المعدات الدفاعية وإنتجها. وكلفت هذه الوكالة بالإشراف على سلسلة إمداد الصناعة الدفاعية بأكملها، ومن ضمن ذلك إنتاج المعدات العسكرية وقطع الغيار والذخيرة.

منذ أن بدأ مسار تحديث الصناعات الدفاعية وتطويرها في عام 1985، سيطرت المؤسسة العسكرية على صنع القرار؛ مما أنتج شبكة من أصحاب المصلحة، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو الشركات المتعاقدة أو الفئات العمالية المرتبطة بالصناعات الدفاعية، واستطاعت أن تؤسس "قواعدها الخاصة" لإدارة منظومة الدعم

³³ Kenneth Boulding, "The War Industry," *Proceedings of the Academy of Political Science*, vol. 33, no. 3 (1979), pp. 91 - 100.

³⁴ "Interview with the Deputy General Manager of TAFF Mr. Sadık Piyade," Turkish Armed Forces Foundation (TAFF), *MSI Turkish Defence Review*, 15/6/2021, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/5acc77ps>

³⁵ Murathan Yıldırım, "Embargos Fuel Rapid Turkish Defense Industry Localization," *Daily Sabah*, 21/3/2023, accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/dCS4D>



والمساندة، وهو ما أصبح يُشار إليه باسم "الدولة العميقه"³⁶. أدى ذلك إلى بقاء مسألة التحديث والتطوير أسيرة سياسة "ترك الصناعات الدفاعية" التي خطّها العسكر في عام 1985. وهنا، جاءت تحولات مسار العلاقات المدنية - العسكرية، خصوصاً بعد استفتاء عام 2007، لُلخرج مشروع الصناعات الدفاعية من "دهاليز" ما يُعرف في تركيا بـ"البيروقراطية الرسمية" Bureaucratic Officialdom³⁷، الواقعة تحت الهيمنة العسكرية، إلى مؤسسة مدنية وركيزة رئيسة ضمن خطط التنمية الاستراتيجية، من خلال مسالتين رئيسيتين: أولاهما تمكين البناء المؤسسي لهيئة الصناعات الدفاعية، وتعزيز قدراتها على تنفيذ السياسات المنبثقة من السلطة المدنية من جانب، وتعزيز قدراتها على التحكم في إدارة وتخصيص الموارد الموجهة لتطوير الصناعات الدفاعية وتسخيرها لخدمة أولويات الحاجات الدفاعية من جانب آخر. وثانيهما تعزيز الحضور المدني في المناصب العليا في القطاعات ذات العلاقة بالصناعات الدفاعية، في وزارة الدفاع أو حتى على صعيد شركات الصناعات الدفاعية التي تمتلك فيها الحكومة الحصة الكبرى من رأس المال، وذلك باستبدال الجنرالات بقيادات مدنية، ومنحهم صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات المحورية في تطوير الصناعات الدفاعية، وتجلّ ذلك في تعزيز الحكومة التركية سلطتها المدنية على المؤسسات المسؤولة عن الصناعات الدفاعية، وذلك من خلال ما يلي:

- اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية The Defense Industry Executive Committee, DIEC³⁸, وهي أعلى هيئة لصنع القرار في تركيا مسؤولة عن توجيه سياسات صناعة الدفاع في البلاد وبرامجه، إذ أشرفت على تطوير عدد من المشاريع الدفاعية الكبيرة، ومن بينها دبابة القتال الرئيسية "ألتاي" Altay، والطائرة المقاتلة من الجيل الخامس "تي إف إكس" TF-X، وبرنامج "مِيلْجَم" MILGEM للسفن الحربية الوطنية.
- تأسيس الحكومة التركية المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي الدفاعي The Defense Industry High Coordination Council, DIHCC³⁹ في عام 2011، وهو هيئه تشرف على سياسات صناعة الدفاع وبرامجه، من خلال تنسيق أنشطة الوكالات الحكومية المختلفة المشاركة في صناعة الدفاع، وضمان التنفيذ الفعال لسياسات الصناعة الدفاعية. والمجلس مسؤول أيضاً عن تحديد الأولويات لبرامج المشتريات الدفاعية، والإشراف على تطوير تقنيات الدفاع الرئيسية.
- إعادة هيكلة وكالة الصناعات الدفاعية تحت اسم "رئاسة الصناعات الدفاعية" SSB⁴⁰، بعد الانقلاب الفاشل في عام 2016، وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 696، ضمن عنوان: "الأمر التنفيذي بشأن وضع بعض اللوائح في ظل حالة الطوارئ"⁴¹ الذي أحدث تغييرًا جذریاً في آليات صنع القرار داخل المؤسسة، بخضوعه مباشرة للسلطة المدنية العليا "مكتب الرئاسة التركية"، وهو ما أظهر الأهمية التي تحظى بها صناعة الدفاع في عمليات صنع القرار.

³⁶ غالباً ما يستخدم مصطلح Derin Devlet (الدولة العميقه) في تركيا للإشارة إلى شبكة سرية من أفراد داخل الحكومة والجيش والمؤسسات الأخرى يُرغم أنهم يعملون معاً لتعزيز مصالحهم الخاصة وممارسة نفوذهم في الشؤون السياسية للبلاد. ينظر: Metin Heper, "The State and Bureaucracy: The Turkish Case in Historical Perspective," in: Ali Farazmand (ed.), *Handbook of Comparative and Development Administration* (London: Routledge, 2019), p. 683.

³⁷ تشير السلطة البيروقراطية في تركيا إلى إدارة الوكالات والإدارات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج واللوائح الحكومية، وهي مسؤولة أيضاً عن تقديم الخدمات للجمهور وإنفاذ القوانين واللوائح. ينظر: Ibid.

³⁸ أُسست اللجنة في عام 1983، ويرأسها الرئيس التركي. ومن بين الأعضاء الآخرين في اللجنة وزير الدفاع الوطني، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير المالية. فهي الجهة المسؤولة عن صوغ سياسات الصناعة الدفاعية وتنفيذها، والموافقة على إقامة العلاقات مع شركات صناعة الدفاع الأجنبية والحفاظ عليها، وتعزيز تطوير صناعة الدفاع المحلية. ينظر: Safak Herdem, "Turkey: Procurement Mechanism in Turkish Defense Industry," *Mondaq*, 25/9/2014, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/kBmv0>

³⁹ Ibid.

⁴⁰ Ismail Demir, "Transformation of the Turkish Defense Industry," *Insight Turkey*, vol. 22, no. 3 (Summer 2020), p. 17.

• خضوع "مؤسسة القوات المسلحة التركية" The Turkish Armed Forces Foundation، أو Cumhuriyeti Silahlı Kuvvetleri Vakfı، لقرارات السلطة المدنية، وهي مؤسسة وقفية أُسست في عام 1987، يرأسها وزير الدفاع، تستهدف "تقديم مساهمات لزيادة القوة الحربية للقوات المسلحة التركية من خلال تطوير صناعة الحرب الوطنية وإنشاء فروع صناعة حرب جديدة". وتدير المؤسسة 14 شركة من الشركات الرائدة في الصناعات الدفاعية التركية، تخضع كلها لـ "التدقيق من قبل شركات تدقيق مستقلة"⁴¹. ويوضح الجدول التالي طبيعة التكوين المدني والعسكري لصنع القرار في مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية.

جدول طبيعة التكوين المدني والعسكري لصنع القرار في مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية

المكون العسكري	المكون المدني	رئيسة المؤسسة	طبيعة المؤسسة	التأسيس	المؤسسة
رئيس هيئة الأركان العامة، رئيس قوات الجندوبة	وزير الدفاع (سابقاً مدنياً)/ عسكري حالياً)، وزير الخارجية، وزير المالية، وزير التجارة والصناعة، مؤسسة التخطيط الحكومي، وكيل وزارة الخزانة، وكيل وزارة التجارة الخارجية.	مدني/ رئيس الجمهورية	تخطيط استراتيجي وإشراف على الصناعات الدفاعية	2011	المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي الدفاعي DIHCC
رئيس هيئة الأركان العامة، رئيس الدرس الرئاسي	رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير الصناعة والتكنولوجيا، رئيس الصناعات الدفاعية.	مدني/ رئيس السلطة التنفيذية	صناعة القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة	1985	اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية DIEC
رئيس هيئة الأركان العامة	نائب رئيس الجمهورية، وزير الدفاع، رئيس هيئة الصناعات الدفاعية.	مدني/ رئيس السلطة التنفيذية/ رئيس الجمهورية	استثمار وإنتاج	1987	مؤسسة القوات المسلحة التركية
	نائب رئيس مؤسسة الصناعات الدفاعية لأنظمة الاستراتيجية، نائب رئيس المؤسسة للتخطيط الاستراتيجي، نائب رئيس المؤسسة لدعم الأنظمة التشغيلية، نائب رئيس المؤسسة لأنظمة الطيران والبحرية، نائب رئيس المؤسسة للتطوير المؤسسي والقيم.	مدني/ تابع رئيس السلطة التنفيذية	تنفيذ القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة	1985	رئاسة الصناعات الدفاعية SSB

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى المعلومات المتوافرة في الموقع الإلكتروني الرسمي للمؤسسات المذكورة في الجدول.

41 "Interview with the Deputy General Manager."



في هذا السياق، يَعْزُو إسماعيل ديمير، رئيس وكالة الصناعات الدفاعية التركية، التطور الكبير لهذا القطاع إلى "التغيير والتحول" في مسار آليات صنع القرار "وارتباطها بأعلى سلطة تنفيذية مدنية"⁴². ويُعدّ أهم تحول في مؤسسة وصنع آليات اتخاذ القرار في الصناعات الدفاعية هو قيام الحكومة التركية باستثمارات كبيرة في صناعة الدفاع لتحديث قدراتها وتعزيزها، وشمل ذلك إنشاء شركات دفاعية جديدة، وتطوير تقنيات وأنظمة جديدة، وتنفيذ سياسات لتشجيع الإنتاج المحلي، وهي التي أَدَت إلى زيادة المكون المحلي في الصناعات الدفاعية.

ساهمت الحكومة المدنية لقطاع الصناعات الدفاعية في تعزيز الشفافية الإدارية والمالية، وانعكس ذلك إيجابياً على القدرات التنافسية والكفاءة لتجهيزات الصناعات الدفاعية التركية ومعداتها. وساهمت كذلك في افتتاح قطاع الصناعات الدفاعية على الشراكات مع القطاع الخاص أكثر فأكثر، سواء كان ذلك محلياً أو أجنبياً، وهو ما نتج منه إنشاء شركات جديدة ومشاريع مشتركة، فضلاً عن زيادة "قاعدة الصادرات التركية" وتنويعها، وبخاصة صادرات المعدات الدفاعية.

2. التحول في اقتراب الصناعات القومية إلى الليبرالية القومية

نشأ اقتراب تطوير الصناعات الدفاعية التركية وتدريتها بموجب القانون التأسيسي رقم 3238 في عام 1985، الذي نصّ على أن يتعهد "مكتب تطوير الصناعات الدفاعية وإدارة الدعم" The Defense Industry Development and Support Administration Office, SAGEB والأدوات التي تحتاج إليها القوات المسلحة التركية، على نحو اقتصادي قدر الإمكان⁴³. وعكس هذا القانون رؤية قادة انقلاب 1980 للتغلب على مشكلة حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة وخلفاؤها على واردات تركيا من الأسلحة المتقدمة بعد التدخل العسكري التركي في قبرص (عام 1974).

وبقي مشروع التحديث مقتصرًا على الصناعات الدفاعية وفق حاجات القوات المسلحة التركية، وضمن منظور اقتصادي قائمه على "مبدأ التكلفة والعائد": التكلفة المالية، والعائد على قدرات القوات المسلحة حصاراً. ومن ثم، بقي المشروع حبيس هذا المبدأ، من المنظور العسكري البحت، بعيداً عن رؤية مدنية أوسع لعلاقة "اقتصادية مدنية وعسكرية" تخدم توسيع القاعدة الصناعية وتطويرها، بشقيها المدني والعسكري.

ثم أدى تبدل مسار العلاقات المدنية - العسكرية في عام 2003 إلى إحداث تحول عميق، بالانتقال من التركيز على "التركيز"⁴⁴ (القومية العسكرية) إلى تبني مسار أكثر افتتاحاً من خلال مرجع "التركيز" في نموذج جون مينارد كينز للإنفاق العسكري، المعروف باسم "الكنزية العسكرية" Military Keynesianism⁴⁵ التي تفترض أن زيادة الإنفاق العسكري على تطوير التقنيات والمعدات العسكرية ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية؛ إذ ينظر إلى دور الصناعات الدفاعية في عملية التنمية، باعتبارها وسيلة لتحقيق، ازدهار اقتصادي أكبر واستقرار سياسي، وتأثير ثقافي على المستويين المحلي والدولي. يقول وجدي غونول، رئيس مجلس إدارة

⁴² Demir, p. 18.

⁴³ Ibid.

⁴⁴ يُشير التركيز في صناعة الدفاع إلى زيادة مستوى الإنتاج المحلي والقدرة التكنولوجية في قطاع الدفاع التركي، بهدف تقليل الاعتماد على الموردين الأجانب وزيادة الاكتفاء الذاتي للبلاد في هذا المجال الدرج ينظر: Edebali Murat Akca & Enes Yavuz, "Turkey's National Defence Industry: Origins, Transformation, and Achievements," *Discussion Paper*, TRT World Research Center, April 2020, p. 8, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/PXfaw>

⁴⁵ للاستزادة بشأن الكنزية العسكرية، ينظر: Adem Elveren, *Military Keynesianism and the Military-Industrial Complex* (London: Routledge, 2021), pp. 27 - 44.

⁴⁶ Ibid.



شركة تركسات Turksat: "منذ عام 2003، أصبح توطين الصناعات الدفاعية سياسة حكومية، وهو ما يسمح بإطلاق العديد من المشاريع ذات القيمة المضافة العالمية لبلدنا".⁴⁷

تسلط عملية التحول والمزج بين منظور المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية الضوء على الاختلاف بين كلا المنظوريين لدور الصناعات الدفاعية في عملية التنمية بطبعتها المعقدة والمتحدة الأوجه، حيث إن قطاع الصناعات الدفاعية بالغ الأهمية بحكم طبيعة وجوده عند تقاطع بين المنظور العسكري والمنظور المدني، ذلك أنّ المنظور ينشأ من "مُتخيل" يحكم التصورات ويشكل السياسات والأولويات. فمن المنظور العسكري، يتّجه التركيز الأساسي للصناعات الدفاعية إلى تعزيز قدرات الأمن القومي في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال الحصول على أنظمة وتقنيات الأسلحة التي تعزّز القدرات الدفاعية والهجومية في ظل الأولويات التي تحدّدها السياسة الدفاعية والأمنية للدولة. أما من المنظور المدني، فيحتل التنويع الاقتصادي، من خلال التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، أولويةً إلى جانب أولوية الأمن القومي. فهذا المنظور يمزج بين أولوية الأمن القومي وأولوية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. وبناءً عليه، فإن "المُتخيل" المدني يكون غالباً أقرب من حيث القدرة على تضمين قطاعات أخرى، وبخاصة القطاع الخاص، والتشبيك فيما بينها، بطريقة تعزّز دائرة التكامل الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية المتعددة، وتعزّز الابتكار والمنافسة والكفاءة والشفافية، والاستفادة من الشراكات العسكرية والمدنية والتنوع، بحيث يكون ذلك قوة دافعة لعملية التنمية المستدامة. وهكذا، فإن الاندماج المدني - العسكري الذي يمزج بين التوجهات المدنية والعسكرية في التعامل مع الصناعات الدفاعية، يُعدّ رافعة ضخمة لسياسات التنويع الاقتصادي، التي هي في قلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبذلك، تحوّل مشروع الصناعات الدفاعية من مجرد مشروع تحدث للقوة والقدرات في المنظور العسكري إلى ركيزة رئيسة من ركائز خطط التنمية في المنظور المدني. وأبرز الأمثلة الدالة على التحول من المنظور العسكري إلى المنظور المدني هو القرار الذي اتخذه رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي آنذاك، في اجتماع المجلس التنفيذي للصناعات الدفاعية، في أيار / مايو 2004، بالانتقال من «نموذج الإنتاج القائم على التهديد»⁴⁸ A Threat-based Model إلى «نموذج الإنتاج القائم على المواهب» A Talent-based Model.⁴⁹ والأبرز من ذلك هو تجسد هذا المنظور لدور الصناعات الدفاعية في خطة التنمية التاسعة في الفترة 2007 - 2013 The 9th Development Plan التي أعلنتها الحكومة التركية، في عام 2006، من خلال «تطوير الإنتاج ضمن هيكل تنافسي واكتفاء ذاتي من وتمكّن ومتكمّل مع صناعة الدولة، والمشاركة بنشاط في أنشطة التعاون الدولي في مجالات الإنتاج المشترك، والتصميم، والبحث، والتطوير. ولتحقيق هذه الغاية أُنشئت البنية التحتية الازمة إضافة إلى اكتساب المعرفة التكنولوجية والإدارية». ثم إن جَعل الصناعات الدفاعية ركيزة رئيسة للتنمية الاقتصادية يضع مساراً استراتيجياً لتطوير القاعدة الصناعية للدولة وتنويعها، وتنمية القاعدة الاقتصادية الكلية عامة.

من جانب آخر، انعكس هذا الاقتراب بظهور نماذج جديدة للتنمية الاقتصادية في تركيا، مثل الإنتاج المشترك Joint Production والإنتاج بموجب ترخيص Production under License

⁴⁷ "Interview: Dr. M. Vecdi Gönül, Chairman of the Board of Directors at Türksat," *MSI Turkish Defence Review*, 23/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/5n6enmzm>

⁴⁸ يشير نموذج الإنتاج القائم على التهديد في الصناعات الدفاعية التركية إلى عملية التملك التي يكون فيها الاعتيار الأساسي لقرارات الشراء هو المستوى المتضور لتهديد الأمن القومي، وفي هذا النموذج، يكون اتخاذ قرارات الشراء بناءً على تقييم التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية، فضلاً عن القدرات المطلوبة لمواجهة هذه التهديدات. للاستزادة في هذا الشأن، ينظر: Demir, p. 28.

⁴⁹ Ibid., p. 25.

⁵⁰ Turkish Republic Prime Ministry, State Planning Organization, *Ninth Development Plan (2007-2013)* (2006), accessed on 25/11/2023, at: <https://cutt.us/Kqjph>

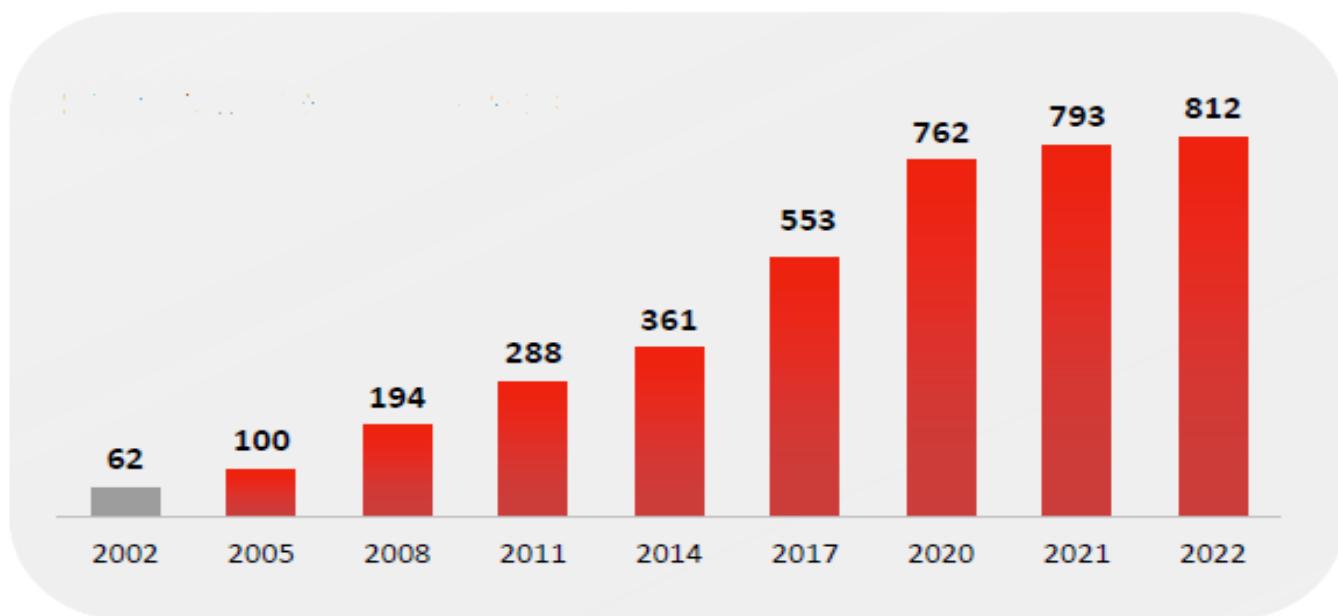


الإنتاج Production-based Engineering and Design؛ إذ حلّت هذه النماذج تدريجياً محل عمليات الاستحواذ الأجنبية والمشتريات الجاهزة كنموذج التوريد السائد سابقاً⁵¹.

وفرت هذه التغييرات أرضية خصبة للبنية التحتية التي تقوم عليها صناعة دفاع قوية، وهو ما تجلّى في تطوير برنامج السفن الحربية الوطنية ميلغم، والمشروع الوطني للطائرات العمودية "atak" ATAK، ومشروع دبابة القتال الوطنية أنتاكي، ومشروع المسوّيات الوطنية Unmanned Aerial Vehicles SAHA التي تنتجهها شركة بيرقدار، وتأسيس معرض "ساها" SAHA للدفاع والفضاء في عام 2018، الذي يقوم، بحسب إلهاامي كليتش⁵²، الأمين العام لمعرض ساها - إسطنبول، على مفهوم "الشخص الصناعي للمصنعين" في مجال الصناعات الدفاعية والفضائية برعاية مؤسسة الرئاسة التركية، بدعم من 18 مؤسسة تركية مدنية وعسكرية.

الشكل (1)

تطور عدد مشاريع الصناعات الدفاعية التركية في الفترة 2002 - 2022



المصدر:

Turkish Republic, Presidency of the Republic of Turkiye, Investment Office, *Turkish Defense and Aerospace Industry* (2022), accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/Wp5sm>

تجسد تأثير التحول في اقتراب الصناعات الدفاعية ونماذج الإنتاج بزيادة عدد مشاريع الصناعات الدفاعية من 62 مشروعًا في عام 2002، إلى 812 مشروعًا في عام 2022 (الشكل 1). وقد ساهم هذا التحول أيضاً في تطوير تقنيات من الدفاع والقدرات المحلية، التي صقلت مواهب العديد من الكفاءات البشرية، ليزيد بذلك رأس المال البشري التركي. وقد أدّت إلى توفير بيئة وبنية تحتية للاختراعات والابتكارات، شَكّلت "محفّزاً Catalyst" لقطاع

⁵¹ Demir, pp. 29 - 30.

⁵² "İlhami Keleş, Secretary General of SAHA Istanbul: 'SAHA EXPO 2022 Will Be an Event that Provides Added Value to all Its Participants with Its Unique,'" MSI Turkish Defence Review Makes, 29/8/2022, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/4bh4v7u8>



كبير من الصناعات الأخرى ذات القيمة المضافة في الاقتصاد التركي. يضاف إلى ذلك أن التطور في بيئة الاختراعات والابتكارات للصناعات الدفاعية أثر إيجابياً في تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة قطاع المعدات الطبية وقطاع السيارات الكهربائية. وساهمت زيادة تراكم الكفاءات والخبرات البشرية في مجالات التقنية العالمية، بقوة، في خلق بيئة صناعية محلية متقدمة واقتصادية جاذبة للاستثمارات الدولية، ومعززة لقدرات الشركات التركية على التنافس في الأسواق العالمية، وهو ما عزّز، أيضًا، مكانة تركيا الاقتصادية عالميًّا.

3. زيادة الموازنة العسكرية: إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها

ساهمت التعديلات القانونية في عام 2003، وبخاصة تعديل المادة 30 التي أخضعت موازنة رئاسة الأركان ووزارة الدفاع للجهاز القومي للمحاسبات، والتعديلات الدستورية في عام 2007، في تمكين السلطة المدنية من وقف نزيف الفساد بشأن إهار الموارد الدفاعية المخصصة للمؤسسة العسكرية، وهو ما ساهم في إدارة الموارد الدفاعية وإعادة تخصيصها لتطوير الصناعات الدفاعية. وساهمت مؤسسة الإصلاح والحكومة المدنية لصنع القرارات المتعلقة بالصناعات الدفاعية في وضع المؤسسات والجهات المالية ذات العلاقة تحت إشراف السلطة المدنية وإدارتها؛ فأصبحت هيئة الصناعات الدفاعية، وهي الهيئة التي لديها سلطة شراء صفقات أو إنتاجها أو توقيعها نيابةً عن القوات المسلحة التركية، تخضع لسلطة مدنية مباشرة، وهي المعنية باتخاذ القرارات الخاصة بمشتريات القوات المسلحة التركية من الجهة التي تراها مناسبة لدعم قطاع الصناعات الدفاعية. وخضعت إدارة "صندوق دعم الصناعات الدفاعية" The Defense Industry Support Fund، أيضًا، للسلطة المدنية التي لديها مخصصات مالية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار لدعم الصناعات الدفاعية، كما أن اللجنة التنفيذية للصناعات الدفاعية تجتمع بدعوة من رئيس السلطة التنفيذية، وهو أمر هيئيًّا للسلطة المدنية وضع برامج لصناعة الدفاع في تركيا والتوجيه، من خلال إعادة تخصيص الموارد الدفاعية، لدعم هذه السياسات والبرامج الدفاعية.

ونتج كذلك من خضوع هذه المؤسسات للسلطة المدنية تحكمها في "مؤسسة القوات المسلحة التركية" التي تمتلك أسهماً في 14 شركة للصناعات الدفاعية؛ أي إنه أصبح للسلطة المدنية اليد العليا في إدارة العديد من مؤسسات الصناعات الدفاعية التركية وشركاتها، التي تمتلك فيها المؤسسة نسبة كبيرة من الأسهم مثل شركة "أسيلسان" ASELSAN (85 في المئة)⁵³، وشركة "تاي" Turkish Aerospace Industries Inc، 55 في المئة TAI (54.5 في المئة)، وهي شركة دفاعية تركية رائدة في مجال الفضاء والأقمار الصناعية، و99 في المئة من أسهم شركة "روكتسان" لأنظمة الصواريخ Roketsan، و99 في المئة من أسهم شركة "هافيلسان" HAVELSAN للبرمجية، و55 في المئة من أسهم شركة "توساس" Tusas التركية الرائدة في مجال تقنيات الطيران، و99 في المئة من أسهم شركة "إسبيير" Isbir، التي توفر مولدات كهربائية ومولدات للمشاريع الدفاعية وال العامة المهمة، و97 في المئة من أسهم شركة "آسپیلسان" Aspilsan، وهي شركة مصنعة للبطاريات الأصلية ومنتجات حزم البطاريات لأنظمة الصناعات الدفاعية الرئيسية⁵⁴.

يذكر هنا أن دعقرطة العلاقات المدنية - العسكرية عزّزت قدرات السلطة المدنية في إدارة الموارد الدفاعية بشأن تطوير الصناعات الدفاعية التركية، ونتج منها، منذ عام 2006، إعادة تخصيص الموارد الدفاعية لحساب المشاريع الدفاعية القومية مثل مشروع طائرة "أنكا" Anka التركية من دون طيار، ودبابة ألتاي الوطنية،

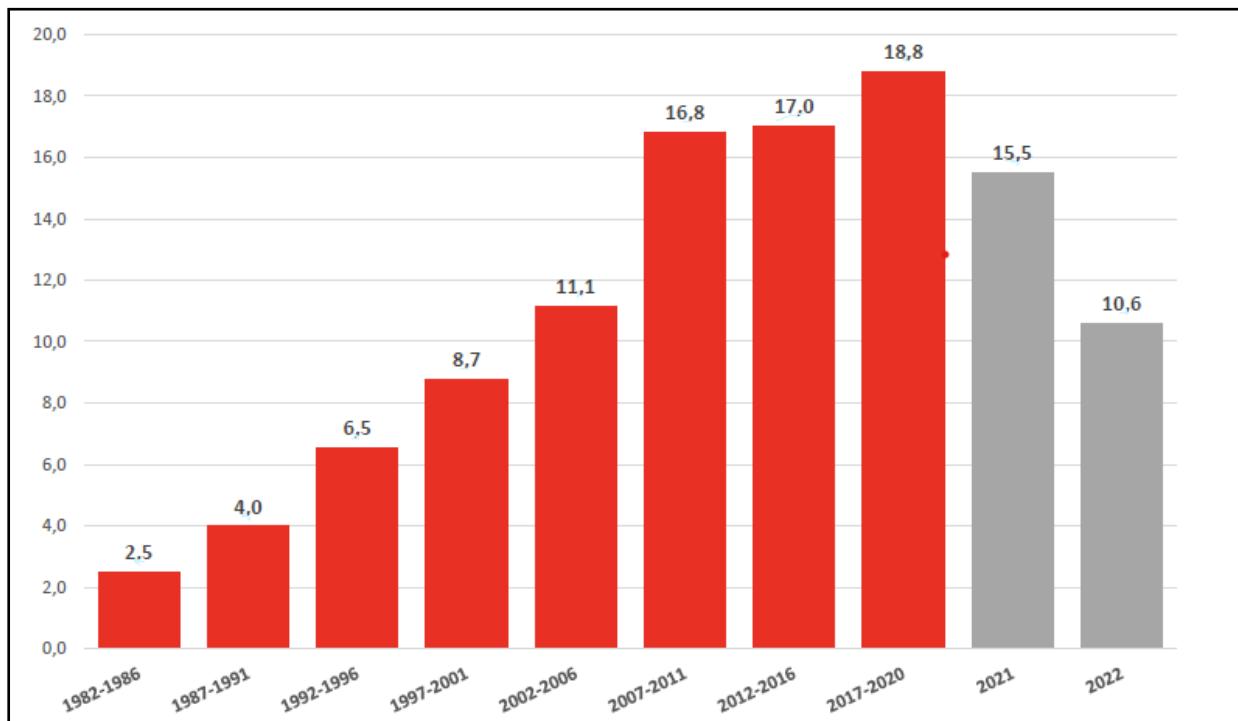
⁵³ "عملاء" الإلكترونيات في صناعة الدفاع التركية، التي احتلت المرتبة السادسة والخمسين في قائمة أفضل مئة سلاح في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في عام 2016. ينظر: Lucie Béraud-Sudreau et al., "The Sipri Top 100 Arms-Producing and Military Services Companies, 2021," SIPRI (December 2022), p. 8, accessed on 18/6/2023, at: <https://cutt.us/zO7Ps>

⁵⁴ Metin Gurcan, "Erdogan Takes Total Control of Turkish Defense Industry," Al-monitor, 5/1/2018, accessed on 26/11/2023, at: <https://cutt.us/eJt6E>



ومروجية أتاك المحلية، والقمر الصناعي "غوكتورك" Göktürk، وسفينة ميلغم الحربية. ويوضح الشكل (2) زيادة الموازنات المالية لقطاع الصناعات الدفاعية من 11.1 مليار دولار في عام 2002، إلى 18.8 مليار دولار في عام 2020، والذي انخفض خلال عامي 2021 و2022 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كورونا-19).

الشكل (2)
تطور الإنفاق على قطاع الصناعات الدفاعية (مليار دولار)



المصدر: Ibid.

استطاعت تركيا من خلال إعادة تخصيص الموارد المالية، وزيادة الموازنات الدفاعية، أن تؤسس "قاعدة بحث وابتكارات" قوية وصلبة، من شأنها أن تعزز مبدأ "ذاتية التطوير المستدام"، الذي يقلل من المخاطر والتهديدات الناجمة عن "التهاك والتقادم" في القدرات العسكرية. وتوجهت إلى تعزيز "بيئة البحث والابتكار" في الجامعات المدنية التي دخلت في شراكات بحثية مع مراكز الأبحاث العسكرية، نتج منها تقنيات جديدة ذات استخدام مزدوج: مدني وعسكري.

يقول خلوك غورغون، رئيس جامعة غربة وعضو مجلس إدارة ASELSAN: أصبح من الشائع بدايةً من السنوات العشر إلى السنوات الخمس عشرة الماضية أن "تساهم الجامعات في مشاريع صناعة الدفاع والفضاء"، وقد بدأت الجامعات تتصرف كـ"شريك في الحل": ما سيمهد الطريق لـ"استخدام المعرفة بطريقة أكثر فعالية وكفاءة"⁵⁵; ومن ثم، ساهم تعزيز قدرات البحث والابتكارات وتوجيهها إلى تطوير تكنولوجيا فائقة التقنية في تعزيز تركيا قدراتها التناافسية بشأن تحديث المعدات الدفاعية وتطويرها، وهو ما ظهر جليًا في تحديث العديد من المعدات العسكرية المتقدمة، وتطوير الطائرات المقاتلة وطائرات الجيل الخامس، وتطوير

⁵⁵ "Interview: Prof. Dr. Haluk Görgün, GTÜ Rector and ASELSAN Member of the Board of Directors," MSI Turkish Defence Review, 8/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/mtppb9w9>



أجيال جديدة من الطائرات المسيرة. وهكذا، عزّزت إعادة تخصيص الموارد الدفاعية وزيادة الموازنات الدفاعية المخصصة لتطوير قدرات القوات المسلحة التركية وتدبيثها مبدأً "ذاتية الأمان"، الذي يرتكز على تعاظم القدرات المحلية في توفير الأمان لأركان الدولة. وفي الوقت نفسه، عزّز مبدأً "динاميكية القوة" المرتكز على تحديث التقليدي وتطوير قدرات عسكرية جديدة تتيح لتركيا أن تبقى في حالة "تفوق أمني" في محيطها الإقليمي، ليضمن لها "الديمقراطية والاستقرار" في حماية مصالحها القومية.

4. الاندماج المدني - العسكري

يشير الاندماج المدني - العسكري إلى موازنة أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية من أجل ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وهو أمرٌ يتطلب التكامل الفعال والتعاون والتواصل بين القطاعين لتحقيق الأهداف المشتركة. وبرز هذا التوجه في خطة التنمية العاشرة (2014-2018) التي تدعو إلى هيكل تنافسي للصناعات الدفاعية التركية بطريقة متكاملة ومستدامة مع الصناعة المحلية للبلاد، مستندًا في ذلك إلى التصميم المحلي والاستخدام المدني للتكنولوجيات المناسبة، وزيادة نسبة المنتج المحلي، إضافة إلى تحسين التعاون والتكامل مع القطاعات الأخرى، مثل الإلكترونيات والبرمجيات والآلات الكهربائية والمعادن الأساسية، وبخاصة مع الصناعات الطبية Medical Devices، وصناعة السيارات المحلية Automotive Industry.⁵⁶ ومن ثم، فإن الخطة الاستراتيجية تسعى للتوسيع في الابتكار التكنولوجي ذي الاستخدام المزدوج المزدوج Defense/Civil Dual-purpose Technologies: ⁵⁷ وفى هذا السياق، يؤكد داود يلماز، رئيس مركز التميز للهندسة والتكنولوجيا والاستشارات STM، أهمية "توفير منتجات وحلول مبتكرة للاستخدام المزدوج في كل من المجالات المدنية والدفاعية"⁵⁸، وذلك من أجل تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال دمج التقنيات العسكرية والمدنية، وصولاً إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز نمو القاعدة الاقتصادية التركية. يقول الأمين العام لرابطة مصنّعي الصناعات الدفاعية "ساساد" SaSaD، حسين بيساك: "في نظرنا، يجب على القائمين على الصناعات الدفاعية أن يركزوا أيضاً على حاجات الصناعة ذات الصلة، مثل الأجهزة الطبية والأمنة الداخلية والأمن السيبراني"⁵⁹. أما أحمد حمدي أتالاي، فيقول إن شركة هافيلسان تقوم بـ"نقل القدرات التي اكتسبتها في مجال محاكيات المنصات الجوية العسكرية إلى مجال الطيران المدني".⁶⁰

ساهم هذا الاندماج المدني - العسكري في تعزيز عدد من الصناعات المدنية ذات القيمة المضافة، التي تُعدّ محركاً للتنمية والاقتصاد التركي، ومن أبرزها صناعة السيارة الوطنية "توب" TOGG. وتُعدّ صناعة السيارات بمختلف أنواعها من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، وذات إسهام كبير في التوظيف وال الصادرات. وكانت الحكومة التركية قد قدمت حوافز للاستثمار وتنفيذ مشروع إنتاج السيارة التركية المحلية. وبدأ المشروع في عام 2018 بمشاركة من خمس شركات ومؤسسات تركية، وبدعم من الحكومة، وهو جزء من جهود تركيا لتطوير صناعة السيارات المحلية وتقليل اعتمادها على السيارات المستوردة. والهدف من ذلك هو ترسیخ مكانة تركيا بوصفها مركزاً لإنتاج السيارات الكهربائية، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرات التكنولوجية للبلاد.

⁵⁶ Turkish Republic, Ministry-of-Development, Presidential Strategy and Budget Presidency, Turkey, "Tenth Development Plan (2014-2018) (2014)," pp. 88, 91 - 92.

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ "IDEF 2017 Message from Davut Yilmaz, General Manager, STM," MSI Turkish Defence Review, 7/6/2017, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/yv76h7az>

⁵⁹ "SaSaD Secretary General Hüseyin Baysak: "We Consider that Industry Players Should also Focus On Neighbouring Industry Needs such as Medical Devices, Automation, Homeland Security, and Cyber Security," MSI Turkish Defence Review, 27/7/2021, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/2d8jsbfp>

⁶⁰ "Interview: Ahmet Hamdi Atalay, General Manager & CEO of HAVELSAN," MSI Turkish Defence Review, 10/9/2019, accessed on 26/11/2023, at: <http://tinyurl.com/79adxc83>



شهد قطاع صناعة المعدات والأجهزة الطبية، أيضًا، نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة؛ فهو يضم مجموعة واسعة من المنتجات، من بينها أجهزة التصوير، والأدوات الجراحية، وأجهزة تقويم العظام، ومعدات التشخيص. ومن خلال الاندماج المتعلق بالصناعات العسكرية، أصبح لدى تركيا قدرة على أن تكون فاعلاً رئيساً في سوق الأجهزة الطبية العالمية، مع قوة عاملة ماهرة، وموقع استراتيجي يمكن من الوصول إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية. وقد انعكس هذا التوسيع كذلك على مجال الصناعات الطبية، بالشراكة مع الصناعات الدفاعية، من خلال إنشاء المدن الطبية التركية التي أصبحت أحد القطاعات الرئيسية فيما يُعرف بـ "السياحة العلاجية"، وأحد المحرّكات للتنمية الاقتصادية.

خاتمة

استطاعت تركيا خلال العقود الماضيين أن تخطو خطى متقدمة نحو دفتر العلاقات المدنية - العسكرية، فبعد سيطرة عسكرية وديمقراطية مقيّدة عقب انقلاب 1980، استطاعت السلطة المدنية منذ التعديلات القانونية في عام 2003 أن تستعيد تدريجياً سلطتها المدنية على المؤسسة العسكرية، وأن ترسّخ علاقة مدنية - عسكرية صديقة، أثمرت في أحد جوانبها تطوير قطاع الصناعات الدفاعية.

انعكست دفتر العلاقات المدنية - العسكرية التركية على قطاع الصناعات الدفاعية في تعزيز المنظور المدني، بالنظر إلى أهمية الصناعات الدفاعية ودورها كمركز من مركبات التنمية الاقتصادية في تركيا، إلى جانب تحديث قدرات القوات المسلحة وتطويرها وتسلیحها. وقد تجسد ذلك في المزج بين سياسة الترسيم والكنزية العسكرية والافتتاح على الأسواق العالمية، وفي تحول الصناعات الدفاعية من الإنتاج القائم على التهديد إلى الإنتاج القائم على المواهب، الذي ظهر بقوة من خلال إحداث قفازات نوعية في الابتكار التكنولوجي والتطوير النوعي لبعض الصناعات، وبخاصة المسيرات. وجاءت الحكومة المدنية لصناعة القرارات الخاصة بالصناعات الدفاعية بتقليل نسبة الهدر في المال العام وازدواجية الجهد، وتحسين التنسيق بين الجهات والمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، وإعادة تخصيص الموارد الدفاعية لدعم مشاريع وطنية ذات ثقل استراتيجي يخدم الاستراتيجيات الدفاعية للقوات المسلحة التركية من جانب، ويخدم توسيع القاعدة الصناعية التركية بدعم قطاع الصناعات الناشئة المتعلقة بالصناعات الدفاعية الثقيلة من جانب آخر.

وساهمت دفتر العلاقات المدنية - العسكرية، أيضًا، في صناعة فضاء عام ساعد في تطوير تطبيقات وتقنيات ذات استخدامات مزدوجة لقطاعين العسكري والمدني التركي؛ إذ أصبح لتطور الصناعات الدفاعية التركية إسهامات واضحة في تعزيز قدرات القوات المسلحة التركية. وقد ظهر بقوة في تحولات سياسة الأمن القومي والسياسة الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمي، سواء كان ذلك في سوريا أو العراق، على صعيد مواجهة قوات سوريا الديمقراطية، أو حزب العمال الكردستاني، أو دعم الجهد العسكري لأذربيجان في تحرير إقليم ناغورنو قره باغ من الاحتلال الأرمني، أو الحضور الواسع عبر اتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية مع الحكومة الليبية على سبيل المثال. وساقمت كذلك في تنمية قاعدة تركيا الاقتصادية من خلال تعزيز "قدرات الوصول" إلى العديد من الصناعات المدنية للتكنولوجيا المتقدمة التي تساعد في تعزيز كفاءة الصناعات المدنية التركية وقدراتها وتنافسيتها. وساقمت، أيضًا، في توفير مناخ محفز للاستثمار المحلي والاجنبي، وجعل من تركيا دولة جاذبة للاستثمارات الخارجية، وبخاصة بشأن مشاريع للشراكات في الصناعات الدفاعية. وفضلاً عن ذلك، ساهمت في تقوية "القاعدة الصناعية"؛ ما أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وتنوع "القاعدة الاقتصادية" لقطاعات الاقتصاد التركي، إضافةً إلى أنها ساهمت في تنوع "قاعدة الصادرات" وفتح أسواق خارجية جديدة للصناعات الدفاعية، وبخاصة المسيرات والمعدات العسكرية والمعدات الطبية التي تصدر إلى



العديد من الأسواق الدولية؛ ومن ثم تعزيز أحد مصادر القوة الناعمة التركية. وفي هذا السياق يقول وجدي غونول: "لا يمكن أن تمتلك قوة ناعمة من دون قوة صلبة"⁶¹.

بناءً عليه، ساهمت دعقرطة العلاقات المدنية - العسكرية في تعزيز عناصر "القوة الاستراتيجية" من خلال المواءمة بين الأهداف التنموية وأهداف الأمن القومي التركي، وعزّزت قدرات الدولة التركية في جسر الفجوة التكنولوجية لتعزيز مبدأ "ذاتية الأمن"، ومبدأ "динامية القوة"؛ من أجل مواجهة التحديات التي يفرزها التطور التقني العسكري المستمر للقوى الكبرى في سياق مشهد تكنولوجي معقد وسريع التطور، وهو ما سينعكس بالضرورة على مستويات توزيع القوة العالمية، والخريطة السياسية للنظام العالمي، ولا سيما أنه يخطو خطًّى ثثيرٍ نحو تعدد قطبي تقني واقتصادي، ولربما نحو قطبية عسكرية على نحو أعمق في المدى المنظور.

⁶¹ "Interview: Dr. M. Vecdi Gönül."



المراجع

1. العربية

- "الاستفتاء التركي على التعديلات الدستورية ودلائله". مركز الجزيرة للدراسات. 2010/9/22. في: <https://cutt.us/mX522>
- عبد الجليل، طارق. "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومالها". مركز الجزيرة للدراسات. 2012/10/16. في: <https://cutt.us/NQoKM>
- عبد الفتاح، بشير. "تراجع الدور السياسي للجيش التركي". مركز الجزيرة للدراسات. 2009/12/27. في: <https://2u.pw/HegTVNG>
- عز الدين، ناهد وآية إبراهيم عطالله. "العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)". المركز الديمقراطي العربي. 2015/5/7. في: <https://2u.pw/9Z3FoKu>
- مهدى، محمد محمود. "إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الدكتاتوري؟". *سياسات عربية*. مج 3، العدد 16 (أيلول / سبتمبر 2015).

2. الأجنبية

- Akca, Edebali Murat & Enes Yavuz. "Turkey's National Defence Industry: Origins, Transformation, and Achievements." *Discussion Paper*. TRT World Research Center. 1/5/2020. at: <https://cutt.us/PXfaw>
- Bermek, Sevinç. *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey: Origins and Consolidation of the JDP*. London: Palgrave Macmillan, 2019.
- Boulding, Kenneth. "The War Industry." *Proceedings of the Academy of Political Science*. vol. 33, no. 3 (1979).
- Cizre, Umit (ed.). *Democratic Oversight and Reform of the Security Sector in Turkey*. Geneva: DCAF, 2008.
- Constitution of the Republic of Turkey*. at: <https://2u.pw/k17WT5a>
- Demir, Ismail. "Transformation of the Turkish Defense Industry." *Insight Turkey*. vol. 22, no. 3 (Summer 2020).
- Elveren, Adem. *Military Keynesianism and the Military-Industrial Complex*. London: Routledge, 2021.
- Farazmand, Ali (ed.). *Handbook of Comparative and Development Administration*. London: Routledge, 2019.
- Huntington, Samuel. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations*. Cambridge: The Belknap Press of Harvard University, 1981.



"IDEF 2017 Message from Davut Yılmaz, General Manager, STM." *MSI Turkish Defence Review*. 7/6/2017. at: <http://tinyurl.com/yv76h7az>

"İlhami Keleş, Secretary General of SAHA İstanbul: 'SAHA EXPO 2022 Will Be an Event that Provides Added Value to all Its Participants with Its Unique.'" *MSI Turkish Defence Review Makes*. 29/8/2022. at: <http://tinyurl.com/4bh4v7u8>

"Interview with the Deputy General Manager of TAFF Mr. Sadık Piyade." Turkish Armed Forces Foundation. *MSI Turkish Defence Review*. 15/6/2021. at: <http://tinyurl.com/5acc77ps>

"Interview: Ahmet Hamdi Atalay, General Manager & CEO of HAVELSAN." *MSI Turkish Defence Review*. 10/9/2019. at: <http://tinyurl.com/79adxc83>

"Interview: Dr. M. Vecdi Gönül, Chairman of the Board of Directors at Türksat." *MSI Turkish Defence Review*. 23/6/2017. at: <http://tinyurl.com/5n6enmzm>

"Interview: Prof. Dr. Haluk Görgün, GTÜ Rector and ASELSAN Member of the Board of Directors." *MSI Turkish Defence Review*. 8/6/2017. at: <http://tinyurl.com/mtppb9w9>

Karaosmanoğlu, Ali L. Transformation of Turkey's Civil-Military Relations Culture and International Environment." *Turkish Studies*. vol. 12, no. 2 (2011).

Keyman, Ariana. "Civil-Military Relations in Turkey." E-International Relations. 21/5/2012. at: <https://cutt.us/uRrNc>

Kutay, Acar. "Civilian and Military Relations in Turkey: A Historical Survey." Chr. Michelsen Institute. *Working Paper* no. 11 (December 2016).

Lucie Béraud-Sudreau et al. "The Sipri top 100 Arms-Producing and Military Services Companies, 2021." *SIPRI* (December 2022). at: <https://cutt.us/zO7Ps>

Ministry-of-Development. Presidential Strategy and Budget Presidency. Turkey. "Tenth Development Plan (2014-2018)." 2014.

Rodriguez, Carmen et al. (eds.). *Turkey's Democratization Process*. London: Routledge, 2013.

"SaSaD Secretary General Hüseyin Baysak: 'We Consider that Industry Players Should also Focus On Neighbouring Industry Needs such as Medical Devices, Automation, Homeland Security, and Cyber Security!'" *MSI Turkish Defence Review*. 27/7/2021. at: <http://tinyurl.com/2d8jsbfp>

Satana, Nil S. "The New Civil-Military Relations in Turkey." Middle East Institute. 18/10/2022. at: <https://cutt.us/3w6m0>

Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London: Routledge, 1976.

Söyler, Mehtap. *The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy*. London: Routledge, 2015.



Turkish Republic. Ministry-of-Development. Presidential Strategy and Budget Presidency. Turkey. “Tenth Development Plan (2014-2018) (2014).”

Turkish Republic. Presidency of the Republic of Turkiye. Investment Office. Turkish Defense and Aerospace Industry. 2022. at: <https://cutt.us/Wp5sm>

Turkish Republic-Prime-Ministry. State Planning Organization. *Ninth Development Plan (2007-2013)*. 2006. at: <https://cutt.us/Kqjph>

Yıldız, Burç. “Civil-Military Relations During the Period of the Justice and Development Party in Turkey.” *Ege Strategic Research Journal*. vol. 3, no. 2 (2012).